



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة

الدكتور محمود فكري

مدير منظمة الصحة العالمية

لإقليم شرق المتوسط

في افتتاح المؤتمر العالمي الثالث عشر للمنظمة الدولية للوقاية من حوادث

الطرق

تونس، 3 أيار/ مايو 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد يوسف الشاهد، رئيس الحكومة التونسية،

معالي السيد محمد الصالح العرفاوي، وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

معالي الدكتورة سميرة مرعي فريعة، وزيرة الصحة،

معالي الدكتور عبد الله بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية، دولة الإمارات

العربية المتحدة

معالي الدكتور محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك
المكلف بالنقل في المملكة المغربية،

السيد بناصر بلعجول، رئيس المنظمة الدولية للوقاية من حوادث الطرقات،

السيدة روبن روبرستون، رئيسة المؤسسة الكندية للبحوث حول مصابي حوادث المرور،

السيد حسن أحمد الحوسني نائب رئيس المنظمة العربية للسلامة المرورية،

السيد عفيف الفريقي، رئيس المنظمة العربية للسلامة المرورية،

أصحاب السعادة السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن دواعي سروري أن أتوجّه، وباسمكم جميعاً، بأسمى آيات الشكر والتقدير
والامتنان إلى فخامة الرئيس السيد الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية،
لرعايته السامية لهذا المؤتمر العالمي الثالث عشر للمنظمة الدولية للوقاية من حوادث
الطرق تحت شعار "حوكمة السلامة على الطرقات: الرهانات والتحديات"، والذي يجسد
بكل وضوح الالتزام السياسي رفيع المستوى للتصدي للحوادث والمحافظة على سلامة
الطرق. وأنتهز هذه المناسبة لأعرب أيضاً عن خالص تقديري وامتناني لمعالي الوزير
السيد محمد الصالح العرفاوي، وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، على الدعوة
الكريمة لنا للمشاركة في هذا المؤتمر وحضور مداورات جلساته العلمية. وأود هنا أن

أشيد بما لمسناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم الجيد لهذه الاحتفالية الهامة هنا في مدينة تونس الخضراء.

السيدات والسادة،

تشير أحدث البيانات الواردة في التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق لعام 2015 إلى أن التصادمات على الطرق ما زالت تحصد ما يزيد على مليون ومئتي ألف من الأرواح في العالم سنوياً، كما يعاني نحو 20 إلى 50 مليون شخص من الإصابات غير المميتة، والتي قد تفضي إلى الإعاقة. حيث تأتي التصادمات على الطرق ضمن أبرز أسباب الوفاة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً. وعلاوة على هذه الخسائر البشرية، تكلف هذه التصادمات الحكومات خسارة اقتصادية فادحة تبلغ نحو 3% من الناتج الإجمالي المحلي. وقد بات من غير المقبول السكوت عن هذه التداعيات السلبية الخطيرة على الصحة والتنمية.

أما في إقليم شرق المتوسط، فتشير البيانات إلى انخفاض طفيف في معدّل الوفيات الناجمة عن التصادمات على الطُرق في الإقليم بين عامي 2010 و2013. غير أن معدل الوفيات هذا لا يزال يُعتبر من المعدلات العالية عالمياً ويضع الإقليم في المرتبة الثانية من حيث وفيات حوادث الطرق في العالم بعد الإقليم الإفريقي. فانعدام السلامة على الطرق يشكل عبئاً كبيراً على المجتمعات وإنتاجيتها بغض النظر عن مستويات دخلها، مما يستدعي تكثيف الجهود لتحسين السلامة على الطرق بصورة عاجلة وفي جميع البلدان، للحفاظ على صحة المجتمع وسلامته وتنميته.

السيدات والسادة،

لقد أوضح التقرير العالمي الجهود المبذولة في بلدان الإقليم من أجل الوقاية من التصادمات على الطُّرق وما ينجم عنها من إصابات. كما سلَّط الضوء على التشريعات المرتبطة بالسلامة على الطُّرقات وإنفاذها. وتعتبرُ منظمة الصحة العالمية التشريعَ حافزاً قوياً يمكن بواسطته تغيير سلوكيات وتصوّرات الأفراد إزاء السلامة على الطُّرق، ذلك إذا تم تطبيقه وإنفاذه بصورة مُتسِّقة ومستدامة مع تنظيم ما يلزم من أنشطة التثقيف وإذكاء الوعي المجتمعي على كافة المستويات.

السيدات والسادة،

إنه في عام 2015، أي في منتصفِ عقد العمل من أجل السلامة على الطُّرق (2011 - 2020)، أُدرجت غايتان تتعلّقان بالسلامة على الطُّرق في هدفين من أهداف التنمية المستدامة: الهدف الثالث والمتعلق بالصحة والهدف الحادي عشر المتعلق بتوفير النقل المستدام للمدن. كما اعتُمد إعلانُ برازيليا بشأن السلامة على الطُّرق خلال المؤتمر العالمي الثاني رفيع المستوى بشأن السلامة على الطُّرق، والذي تبنى خارطة طريق عالمية لتعزيز الجهود العالمية في هذا الشأن. أما في عام 2016، اعتمدت جمعية الصحة العالمية إعلان برازيليا ودعت الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها المتعلقة بالسلامة على الطُّرق لبلوغ أهداف وغايات عقد العمل من أجل السلامة على الطُّرق وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد واصلت منظمة الصحة العالمية جهودها المتعددة للتصدي للإصابات الناجمة عن التصادمات على الطرق والوقاية منها. وفي واقع الأمر، فقد أدرجت هذه القضية في أولويات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية خلال السنوات الخمس القادمة حيث تتضمن التوجهات الاستراتيجية للمنظمة في هذا الصدد دعم الجهود الوطنية للسلامة على الطرق، بما في ذلك وضع الخطط الاستراتيجية متعددة القطاعات، ومراجعة التشريعات الوطنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، والتثقيف وإذكاء وعي مستخدمي الطرق، وتحسين نظم المعلومات والبحوث، وتقوية خدمات الرعاية الطبية الطارئة والتأهيل.

الحضور الكرام،

إن تحسين السلامة على الطرق في جميع بلدان إقليمنا أمر ممكن عن طريق تبني التدخّلات الفعّالة التي نجحت في خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية في دول العالم. وتوضّح البيانات المحدثة أن 10 بلدانٍ في الإقليم، شهدت منذ عام 2010 انخفاضاً ملحوظاً في المعدلات المُقدّرة للوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجمهورية التونسية خطت خطوات كبيرة في تحسين التشريعات الخاصة بالسلامة على الطرق، كما تشارك بفعالية في كافة المبادرات العالمية والإقليمية ذات الصلة بالسلامة الطرقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. فعلى سبيل المثال تشارك تونس في الدورة الحالية لوضع التقرير العالمي الرابع لحالة السلامة على الطرق لرصد التقدم المحرز في البلدان المشاركة. كما يجري حالياً إجراء

دراسة علمية لتقدير كلفة التصادمات المرورية إضافة إلى استكمال التقرير الخاص بنتائج تقييم نظام الرعاية الطارئة كخطوة أولى لتعزيز الخدمات المقدمة في هذا المجال. وبالإمكان البناء على كل ما يتم بذله من جهود محمودة في سبيل استكمال الإجراءات وتسريعها لخفض المعدلات الحالية للوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية، ومواكبة ركب دول العالم المتقدّمة في هذا المضمار. واستنادا إلى ما نشهده في تونس من جهد كبير والتزام سياسي على أعلى المستويات لا يساورني أي شك في أننا نستطيع أن نضرب المثلّ بهذا البلد الكريم في مجال السلامة على الطُرق.

وهنا أود أن أؤكد على إيماننا العميق بالدور الهام والإيجابي لجمعيات المجتمع المدني في دعم جهود الحكومات في مجال السلامة على الطرق. كما أن التصدي الفعال لقضية السلامة على الطرق يتطلب تعزيز منظومة آمنة متكاملة من خلال تضافر الجهود المنسقة لكافة القطاعات المعنية وسائر الشركاء الرئيسيين داخل النطاق الحكومي وخارجه والجمعيات العاملة في هذا الشأن.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إننا اليوم نوّكّد مجددا على الدور الرئيسي والمحوري للعلاقة بين منظمة الصحة العالمية، ممثلة بالمكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وبلدان الإقليم وهي شراكة نطمح إلى تعزيزها وتأكيد روابطها في التصدي الشامل لكافة جوانب السلامة على الطرق. ومشاركتنا اليوم في هذا المؤتمر تأتي تجسيدا للمسؤولية المشتركة ودور المكتب الإقليمي في المساهمة الإيجابية والمشاركة الفعالة في رسم التوجهات الوطنية والإقليمية في مجال السلامة على الطرق كقضية من قضايا الصحة العامة والتنمية

وفي تقوية الترابط والتكامل بين التوجهات الوطنية والاستراتيجيات الدولية لضمان تحقيق أهداف وطنية تضيف مكاسب إقليمية في المحافل الدولية وترقى إلى تطلعات شعوب دول الإقليم.

السيدات والسادة،

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعبر عن الشكر والامتنان للسيد عفيف الفريقي، رئيس المنظمة العربية للسلامة المرورية ونائب رئيس اللجنة العليا لتنظيم هذا المؤتمر، وللعميد متقاعد حسن الحوسني، نائب رئيس المنظمة العربية للسلامة المرورية وأمين عام جمعية الإمارات للسلامة المرورية، والشكر موصول أيضا إلى المنظمة الدولية والجمعية التونسية للوقاية من حوادث الطرقات لما بذلوه من جهود في تنظيم هذا الحدث الهام ولدورهم البناء وجهودهم الحثيثة في سبيل تعزيز السلامة على الطرق ليس فقط في بلدانهم بل في إقليمنا ككل.

وفي الختام، أود أن أؤكد على حرصنا الدائم على تسخير إمكانيات المكتب القطري بتونس والمكتب الإقليمي بمدينة القاهرة من أجل تعزيز صحة المجتمع والنهوض بها، وآمل أن يفضي هذا المؤتمر إلى مزيدٍ من الالتزام والعمل الجماعي في سبيل تعزيز السلامة على الطرق.

والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.